يطالبون بآلية لوضع سقف محدد ونهائي للأسعار

الغلاء في السعودية يضاعف أوقات تسوق المستهلكين بحثا عن الأرخص

سوبر ماركت

في احد الاسواق

سوبر ماركت

الرياض / متابعات :

بات المستهلكون في السعودية مع استمرار ارتفاع الأسعار يقضون وقتا أطول في مراكز التسوق، ليس بهدف شراء كميات أكبر من السلع، ولكن لسبب آخر وهو البحث عن الأرخص الذي يتناسب مع ميزانياتهم، فيما اعتبر اقتصاديون أن "الغلاء" الذي يجتاح الأسواق سيؤدي إلى تحول كبير في نمط الاستهلاك في المملكة، من خلال الاعتماد على مواد غذائية تتمتع بجودة عالية وسعر أقل، لتحل مكان المواد الغذائية ذات الماركات العالمية.

ويقول الاقتصاديون إن الغلاء سيدفع المستهلكين إلى البحث عن سلع بديلة ورخيصة وبخاصة السلع الاستهلاكية".

وصار من المألوف أن تجد مستهلكا (سعوديا أو مقيما) يمسك بيديه سلعة واحدة لشركتين مختلفين، وعينيه تدقق في ملصق الأسعار مقارنا بين سعر السلع من منتجين مختلفين.

ويكفي جولة بأحد مراكز التسوق في العاصمة الرياض لملاحظة التغيرات في سلوكيات المستهلكين وطرق شرائهم ، حيث يقول محمد الميموني "إنني كنت أرتاد الأسواق مرة واحدة كل أسبوع في السابق لشراء أغراض أسرتي، وكان الأمر يستغرق مني ساعتين على الأكثر، غير أن الوضع تبدل الآن، وصرت أقصد السوق مرتين في الأسبوع، أتحرى الأرخص للتوفير".

وأضاف : "في أحيان كثيرة أمسك بيدي نفس السلعة نفسها لمنتجين مختلفين بينهما فارق في السعر، وأمضي وقتا في قراءة مواصفات كل سلعة قبل أن أقرر أيهما أشتري، وفي الغالب أشتري الأرخص".

وأشار إلى أن الأسواق صارت مزدحمة تقريبا في كل الأيام، فالكل يبحث عن الأقل سعرا (بحسب رأيه)، وهذا ما يزيد من وقت التسوق، مشيرا إلى أنه قبل شهور كانت المراكز التجارية تعج بالمتسوقين أيام الأربعاء والخميس والجمعة كل أسبوع، والآن صارت مزدحمة في كل الأيام.

واتفق معه صالح العتيبي، وقال "إنه بات يدرس العروض التي تعلنها مراكز التسوق كل يوم أربعاء، ويعقد مقارنة بينها، ثم يتوجه إلى السوق الذي يجد فيه أغراضه بسعر رخيص نسبيا".

وأوضح "أنه كان حتى وقت قريب يقوم بالتسوق من مركز تجاري واحد، حيث كانت أسعاره معقولة، ولكن الوضع اختلف، فأصبحت أزور مراكز تسوق كبيرة، ولكني اكتشفت أن كثيرا منها يعلن عن تخفيضات وعندما أذهب للشراء لا أجد شيئا، وعندما أسأل يقولون لي "إن العرض على هذه السلعة قد انتهى، وحينها أبدأ رحلة البحث والمقارنة بين السلع".

وأشار العتيبي إلى أنه بدأ منذ شهور في وضع ميزانية خاصة لبيته، تتناسب مع دخله، ويحاول قدر الإمكان ألا يتجاوزها حتى لا تؤثر على ميزانية نهاية كل شهر.

ويقول يحيى العبسي "إنه أصبح يكره التسوق لشراء أغراض منزله، فتلك العملية باتت تستنزف من وقته الكثير، وخاصة أن دوامه على فترتين، ويحصل على إجازة يوم واحد في الأسبوع، ويقضي معظم يوم إجازته في التسوق، لشراء سلع بأسعار تناسب دخله.

واعترف مشرف مبيعات بأحد المراكز التجارية عبد الله الشمري، بأن مراكز التسوق أصبحت مزدحمة معظم أيام الأسبوع، منذ فترة على الرغم من أن كميات المبيعات لم ترتفع كثيرا بما يتناسب مع الزحام الذي تشهده.

وأضاف الشمري "أنه صار مشهدا مألوفا له أن يجد مستهلكين يقارنون بين الأسعار، بحثا عن الأقل سعرا، وفي أحيان تحصل مشادات بين مستهلكين والكاشيرات، بسبب عروض أعلنت عن سلع، وتم رفع تلك العروض، ولكن المستهلك يشتريها، وعندما يذهب عند صندوق المحاسبة يجد السعر مختلفا، فيدخل في جدال مع الكاشير.

ولفت إلى أنه في أحيان كثيرة ما تجد مستهلكين يبلغون الكاشيرات بعدم المحاسبة على سلع اشتروها؛ إذ من الممكن أن تكون قيمة مشترياتهم زادت عن توقعاتهم.

من ناحيته، أوضح خبير متخصص في قطاع استيراد المواد الغذائية ومراجعة الأسواق في شركة أبار وزيني ومقرها جدة أن المستهلك السعودي وأيضا الخليجي، مقبل على تحول كبير في نمط الاستهلاك والتبديل من أصناف المواد الغذائية ذات الماركات التجارية المعروفة إلى ماركات تتمتع بالجودة وبالسعر الأقل.

وأضاف الخبير الذي فضل عدم ذكر اسمه "إن موجة الغلاء التي تجتاح السعودية والعالم، تقف وراء تبديل أنماط الاستهلاك، وتغيير سلوكياتهم في التسوق، وخاصة مع ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة، مع انخفاض المعروض من بعض المنتجات الشهيرة".

ورأى أن هذا التوجه الجديد، سيحتاج إلى زمن وإلى عامل نفسي لتقبل تغيير منتجات تعودها المستهلك ووثق بها لسنوات طويلة.

واعتبر أن حماية المستهلك السعودي من ارتفاع الأسعار، وإيجاد حلول بديلة، من الصعب أن تتم من خلال تشكيل لجان أو هيئات تقوم بعدد من الإجراءات البسيطة، ولا سيما أنه لا يوجد لدينا آلية لوضع سقف محدد ونهائي للأسعار، كما أن قطاع تصنيع واستيراد المواد الغذائية، يعد من أضخم قطاعات الأعمال على المستوى العالمي وتتحكم به شركات عملاقة.

وأكد المصدر أهمية إحداث تحول في آليات التصنيع دون أن تفقد مزايا الجودة، من خلال البحث في أساليب تؤدي إلى تخفيض تكلفة التصنيع في مراحله المختلفة، وتوجه المصانع بتقليص المصاريف، مما يسهم في تخفيف عبء السعر عن المستهلك بنسبة تبلغ ١٥ ٪ على الأقل.

ورأى أن ميزان ارتفاع الأسعار العالمي وصل إلى متوسطه، وهو ما يعني أننا لن نشهد زيادات كبيرة في السوق السعودي العام الجاري؛ لأن معدلات فرق الأسعار في المواد الغذائية بين السعودية والدول الأوروبية كان يتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠٪ في الأعوام الماضية، وبسبب موجة ارتفاع الأسعار الأخيرة تقلص الفارق إلى ما بين ١٠ و٢٠٪.

غير أنه نبه إلى عامل مهم قد يدفع الأسعار إلى الارتفاع وهو الدولار، وقال "إنه إذا حافظ الدولار على سعره، أو تمكن من تحقيق مكاسب على حساب العملات الرئيسية، فإن الأسعار ستستقر نسبيا ولن نشهد موجة ارتفاعات كبيرة، بل من المرجح أن تتراجع أسعار بعض السلع.

من جهته قال الخبير الاقتصادي مطشر المرشد "إن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، يضر بطبقة ذوي الدخل المحدود، وهو ما يدفعهم إلى تغيير سلوكياتهم، بالبحث عن الأرخص".

وأشار المرشد إلى أن التجار برفعهم الأسعار بطريقة غير مبررة يستهدفون فقط هوامش ربحية عالية، وأن ما يحاول تصويره التجار للمجتمع من أن التضخم وزيادة الأسعار تضخم مستورد غير صحيح؛ لأنه يوجد سلع كثيرة ليس لها علاقة بضعف الدولار أمام العملات الرئيسية في العالم أو حتى زيادة أجور الشحن.

بعد أن أصبح غولاً

الاقتصاد الإسرائيلي يتفوق على اقتصاد العرب

القاهرة/14اكتوبر/ وكالة الصحافة العربية:

حذر اقتصاديون عرب من الغزو الاقتصادي الإسرائيلي للدول العربية عن طريق قضايا الإغراق التي تحاول بها تقويض صادرات وواردات التجارة العربية في الدول الأوروبية ، ومحاولتها الحصول على حصته من المياه العربية وذلك لحاجتها الشديدة للماء الذي تطور به مجالات الزراعة والصناعة والبحوث المتطورة.

كما حذروا من عملية التطبيع الكامل مع إسرائيل والانتظار حتي تزول كل المخاوف من طبيعة إسرائيل العدوانية وحتي يتحقق السلام الكامل، لأن إسرائيل تسعي لفرض مخططها الذي يرمي إلي الهيمنة الإسرائيلية علي المنطقة وتصبح القوة الأعظم والأكثر تأثيراً.

رغم أن السلام في منطقة الشرق الأوسط لم يتحقق بعد، إلا أن خبراء الاقتصاد العرب بدأوا مرحلة التفكير بصوت مسموع حول مرحلة ما بعد السلام وما يمكن أن تصير عليه اقتصاديات المرحلة في حالة الوصول إلى اتفاق نهائي بين العرب وإسرائيل، ورغم أن الأمر تحدده عوامل ومستجدات يفرضها الواقع والزمن، إلا أن بعض الخبراء حذروا من غزو غير مسبوق لبنوك أجنبية وعدم التسرع في التطبيع الكامل مع إسرائيل حتي تزول كل المخاوف من الطبيعة العدوانية لها.. كما حذر بعضهم من عدم الإنسياق وراء المخطط الذي ترمي إليه إسرائيل من الهيمنة.

يقول د. حمدي عبدالعظيم الخبير الاقتصادي: إن إسرائيل تسعي للتعاون الاقتصادي والإقليمي في الشرق الأوسط لأسباب كثيرة منها فتح أسواق الدول العربية أمام منتجاتها للتغلب على ضيق حجم السوق بها، وعدم تناسبه مع حجم الإنتاج المحلي، بدليل أن تل أبيب طالبت في قمة عمان بإلغاء المقاطعة العربية لمنتجاتها، حيث تحقق نتيجة ذلك مبيعات تصل إلى مليار دولار سنوياً، كما ترغب في تحقيق التفوق الاقتصادي بما يضمن لها استمرار القوة العسكرية بإمكانيات ذاتية بدلاً من الاعتماد على المعونات الخارجية.. وفي المقابل لابد من وجود استراتيجية عربية للتعاون الإقليمي في المنطقة، من خلال تطوير شبكات النقل والمواصلات والاتصالات بين الدول العربية وتأسيس هيئة عربية لنقل التكنولوجيا تتبع جامعة الدول العربية وإقامة سوق حرة للمنتجات في منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف: إن النظام الشرق أوسطي يكمن في جوهره التطبيع العربي الكامل مع إسرائيل، بدءاً من فتح الحدود أمام انتقال الأشخاص والسلع والخدمات حتى اندماج إسرائيل عضوياً في نسيج إقليمي جديد لا قومي، وتمثل فيه إسرائيل الموقع القيادي المخطط والمتفوق الذي لا يفرض قبوله كشريك اقليمي فحسب بل يفرض تقبله كمركز دولي مهيمن اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً وعسكرياً وعملياً.. كما أن رفض إسرائيل لإقامة حدود بين دولتين منفصلتين على أرض فلسطين لتبقي الضفة الغربية وغزة سوقاً للمنتجات الإسرائيلية، ولتغدو لاحقاً في حال إتمام اتفاق السلام مع الدول المجاورة الجسد الرئيسي لتمرير المزيد من الصادرات الإسرائيلية الرئيسية والبطالة وضيق السوق المحلية.

وكما توقعت إسرائيل فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية في العامين التاليين لاتفاق أوسلو حوالي ملياري دولار سنوياً، وإن كانت قد انخفضت كثيراً عام ١٩٩٦م عندما تلكأ العرب في الهرولة إلي السلام بعد أن أدار الإسرائيليون ظهورهم له مما يبرهن على أن الاتفاقيات الإسرائيلية العربية لا تجلب الخير إلا لإسرائيل، هذا الخير الذي يتضاعف حجمه إذا ما أخذنا بالحسبان أرباح إسرائيل من ابتلاع الحقوق العربية الكبيرة المفرط بها عربياً بموجب هذه الاتفاقيات، والفائدة الأخرى التي تجنيها إسرائيل هي الفتح الإسرائيلي للاقتصاديات العربية.

الدولي تقول: حتي ولو زالت الأسباب السياسية التي تعوق التجارة البينية بين العرب وإسرائيل فلن تتجاوز ١,٣ مليار دولار سنوياً أي ٥٪ من التجارة الخارجية الإسرائيلية، وهذه النسبة تعتبر دون مستوي نسبة التجارة البينية بين العرب التي تبلغ ١٠٪ من مجمل التجارة الخارجية.

تعاون عربي

ويري د. عبدالحميد شرف الخبير الاستراتيجي أن كلمة سوق شرق أوسطية لم تعد مناسبة لإطلاقها على الدول العربية الأخري.

وأكد على أن يكون التعاون الإقليمي سواء المتوسطي أو الشرق أوسطي في صالح دعم برامج الإصلاح الاقتصادي للدول العربية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، ومساعدة هذه الدول علي التخلص من أعباء المديونية الخارجية علي كل من الموازنة العامة للدول وميزان المدفوعات، ومساعدتها كذلك علي تنمية تجارتها الخارجية وتوفير التمويل اللازم لمشروعات البنية الأساسية وجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع مستوي معيشة أبنائها، والمساهمة في علاج مشكلة البطالة التي تعاني منها هذه الدول في الوقت الحاضر.

وعلي ذلك فإن التعاون الإقليمي العربي أصبح أكثر ضرورة حيوية وملحة من ذي قبل، لدعم برامج الإصلاح الهيكلي في الدول العربية، في مواجهة المخططات الشرق أوسطية لجعل هذه الدول في حالة تبعية مستمرة واستنزاف مواردها لدعم صناعات أطراف غير عربية في إطار سيناريو تقسيم العمل الدولي في المنطقة لصالح إسرائيل وغيرها، وفي ظل عدم وجود تنسيق للمواقف الاقتصادية العربية يكون من السهل اصطياد كل طرف عربي على حدة باعتباره فريسة يمكن النيل منها لتحقيق المصالح والأطماع الإسرائيلية الأمريكية في المنطقة اقتصاديا وسياسيا في آن واحد.

ويؤكد محمود عبدالله الخبير في شؤون المصارف العربية على ضرورة قيام البنوك الأجنبية بدور إيجابي في إعادة الأموال العربية المهاجرة للمنطقة العربية، ولابد أن نستغل وجود هذه البنوك في تدعيم البورصات العربية إضافة إلى استغلالها في تشغيل العمالة العربية، وتلك نقطة لابد من التركيز عليها ووضعها في الحسبان خاصة وأن الاقتصاد القومي لدولة واحدة عربية لا يقدر علي مواجهة التحديات الإسرائيلية والطرق الرامية إلي الهيمنة بقوة علي الأسواق العربية واقتصادياتها ولذا لابد من التدعيم القومي العربي الكامل للحد من ابتلاع الأسواق العربية في جعبة إسرائيل.

أزمة المياه

ويذكر مصطفي زكي الخبير الاقتصادي أن قضية المياه والنزاع العربي الإسرائيلي حول تقسيم مياه الأنهار التي تجري في الأراضي السورية واللبنانية والأردنية سوف تكون أهم القضايا الساخنة في الفترة القادمة لأن الدولة العبرية تسعي لتوقيع اتفاقيات سلام شامل مع سوريا ولبنان بالوصول إلي اتفاق يسمح لها بالحصول على نصيب كبير من المياه العربية، والتي تحتاج إليها إسرائيل من أجل نجاح خططها التنموية والبشرية والإنتاجية صناعياً وزراعياً وخاصة أنها تتفوق صناعياً.

كما حذر من خطورة انتشار وتغلغل تكنولوجيا الزراعة الإسرائيلية على القطاع الزراعي العربي لما تتضمنه من آثار سلبية علي الإنتاج وصحة الإنسان وهذا ما أكدته التجارب السابقة.. كما نجد أن المخطط الإسرائيلي للهيمنة الاقتصادية علي المنطقة يتركز على قضايا الإغراق التي أراد بها أن يقوض صادرات وواردات التجارة العربية في الدول الأوروبية وخاصة مصر.

د. حمدي عبدالعظيم: إسرائيل تسعى لفتح أسواق عربية جديدة لمنتجاتها

د. محمود عبدالله: ضرورة عودة الأموال العربية المهاجرة للمنطقة

وأشار د. عبدالعظيم إلى أنه إذا كان العرب لم يعودوا يملكون الكثير ليمنعوا إسرائيل من جني ثمار التجارة مع البلدان العربية واجتذاب الاستثمارات الخارجية، فإنهم يستطيعون التحكم بحجم المكاسب التي تخطط إسرائيل لاجتنائها من البلدان العربية، خاصة وتقديرات البنك علي التعاون الإقليمي الإسرائيلي بالمنطقة، والأفضل هو إطلاق التعاون مع إسرائيل وحدها مباشرة دون محاولة لإخفاء تلك الحقيقة، كما يجب ألا نقلل من المستوي الاقتصادي لإسرائيل فهي إحدى الدول المصدرة للسلاح وتعتمد علي التطوير والبحوث بصورة كبيرة ومتقدمة، تسبق فيها

رفقاً بالطرقات . . . .!!

علوان فارع شمسان

رفقاً أعزائي بالطرقات بلادنا الآن تشهد تدهوراً دائماً وواضحاً خصوصاً بعد أعمال الحفر التي أحدثتها تركيبات شبكات مجاري أو إنارة في عموم محافظة عدن ونحن هنا لا نلوم عمال خدمات الإنارة بل يجب أن نقف لهم احتراماً وتقديراً لأعمالهم في لهيب الشمس والذي نريده من كل الجهات التي تقوم بأعمال الحفر وشق الطرقات أن تتعهد بإعادة إصلاح وسفلته الطرقات بعد الانتهاء من أعمال الحفر في الطرقات والشوارع العامة .. كما نأمل من الجهات المختصة بالطرقات صيانتها والمحافظة عليها وتحسينها قدر الأمكان لكي تبقي طرقات بلادنا جميلة وجذابة أمام الزائرين والسياح القادمين إلى بلادنا ...!!.

على سبيل المثال طريق القاهرة لم يمتد إليها الإصلاحات والترميم وكذا فرزة القاهرة المؤدي من الشيخ عثمان إلى القاهرة ... الفرزة توجد في حافة الفقيد/ طه محمد فارع حتى يومنا هذا لم يتم سفلته هذه الفرزة...؟!!

فهذه الطريق أصبحت مصدر عناء وتعب لكثرة الحفر والمطبات حيث قام المقاول بمسح الطريق المؤدي من القاهرة إلى الشيخ عثمان وكذا بجانب مدرسة إدريس حنبلة الطريق وقد تقدم الأهالي بالكثير من الشكاوي بهذا الخصوص وخاصة فرزة القاهرة غير مسفلتة وكثرة سيارات الأجرة في هذه الطريق وكذا أصحاب الجواري وأصحاب الدكاكين خارجين مفرشين على الرصيف أين يمشى الإنسان في هذه الطريق المزدحمة جدا ؟؟!!

نتمنى ونرجو من الاخوة المسؤولين خصوصا الأخ محافظ عدن أحمد محمد الكحلاني بأن يوجه الجهات المختصة في الإسراع بإصلاح طريق ((القاهرة)) لأن هذه الطريق غير صالحة للسير والمرور السيارات عليها.